

Distr.
GENERAL

S/1995/881
23 October 1995

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الثالث عشر المقدم من الأمين العام بشأن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن رقم ١٠١٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي تقرر بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد رحب مجلس الأمن في القرار باتفاق أبوجا الأخير الذي وقعته الأطراف الليبية (S/1995/742، المرفق)، وبتنصيب مجلس دولة جديد، وإعادة إقرار وقف شامل لإطلاق النار، وبدء فض اشتباك القوات، والاتفاق على جدول زمني جديد لتنفيذ جميع جوانب الاتفاق الأخرى. كذلك طلب المجلس مني تقديم توصيات، قبل نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، بشأن وضع مفهوم جديد لعمليات البعثة، على أن يتناول، فيما يتناول، التدابير الكفيلة بتعزيز العلاقة بين البعثة وفريق الرصد التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجوانب نزع السلاح والتسيير، والموارد التي ستحتاج إليها البعثة لتنفيذ مهامها بفعالية.

٢ - كما رحب مجلس الأمن في القرار ١٠١٤ (١٩٩٥) باعتزامي إيفاد بعثة إلى ليبيريا للتشاور مع الزعماء الليبيريين وغيرهم من الأطراف المعنية بشأن مقتضيات تنفيذ اتفاق أبوجا. وفي ذلك الصدد أوفدت، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر فريقا تقنيا إلى ليبيريا، برئاسة العميد عبد الغني نائب مستشاري العسكري. ثم سافر الفريق بعد ذلك إلى أكرا لإجراء مشاورات مع الجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقدت يوم ٢ تشرين الأول/اكتوبر.

٣ - ويقدم هذا التقرير معلومات عن آخر التطورات السياسية والعسكرية التي استجدة منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/781). كما يتضمن توصيات بشأن تحديد ولاية ومفهوم جديدين لعمليات البعثة، تستند إلى الدروس المستفادة منذ أن أنشأ مجلس الأمن البعثة بقراره ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ثانيا - الحالة السياسية

٤ - أعرب مجلس الدولة الجديد، منذ تنصيبه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، عن تصميمه الشديد على أن يجعل من الحكومة الانتقالية الوطنية الليبية حكومة انتقالية فعالة. وقد استكمل تعيين أعضاء مجلس



الوزراء، وأدى الوزراء الجدد اليمين وتسليموا مناصبهم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. كما استكمل تعيين أعضاء المحكمة العليا، وأعيد تشكيل اللجنة المخصصة للانتخابات. وإضافة إلى ذلك، وزعت المناصب في الحكومة والشركات العامة والوكالات المستقلة، وفقاً للصيغة الواردة في اتفاق أبوجا.

٥ - وأصدر مجلس الدولة تعليمات إلى جميع الإدارات والوكالات الحكومية بإعداد خطط لbursement سلطة الحكومة الانتقالية على الأجزاء الداخلية من البلد وأعلن عزمه على إعادة فتح جميع الطرق لكفالة الوصول إلى المناطق النائية في حرية وأمان. ومن المتوقع في هذا الشأن أن يعاد تشكيل دوائر الحكم المحلي، التي لم يكن لها وجود في معظم المقاطعات خلال الست سنوات التي استغرقتها الحرب الأهلية. كذلك أعلنت المحكمة العليا عزماً على إعادة إقامة النظام القضائي في جميع أنحاء البلد.

٦ - وأنشأت الحكومة الانتقالية لجنة برئاسة وزارة الخارجية وتضم وزارتي العدل والدفاع لكي تقوم، بمقتضى اتفاقيات السلام، بإعداد اتفاق بشأن مركز القوات بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧ - واجتمع الفريق التقني، خلال زيارته لليبيا، ومعه ممثلي الخاص، السيد أنتوني نياكوي، بكل من س. تيلور وجورج بوليبي نائب الرئيس اللذين أعربا عن تصميم الحكومة الانتقالية على كفالة تنفيذ عملية السلام بشكل تام وفي الوقت المحدد. وأقر نائبا الرئيس بأن الحكومة الانتقالية هي المسؤولة عن ضمان تنفيذ اتفاق أبوجا تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وأعربا عن رغبة الحكومة الانتقالية في العمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا والمجتمع الدولي لتنفيذ هذا الاتفاق. وفي ذلك الصدد، شكلت لجان للإشراف على عمليات نزع الأسلحة والتسريح؛ وإعادة للوطن وإعادة التوطين؛ والتعمير الوطني؛ وإعادة تشكيل القوات المسلحة الليبية؛ وإعادة تأمين الشرطة الوطنية الليبية.

٨ - ورحب ممثلي الخاص بعمم الحكومة الانتقالية على ضمان تنفيذ الاتفاقيات بشكل تام وفي الوقت المحدد وأكد لنائبي الرئيس استعداد الأمم المتحدة للعمل بشكل وثيق مع الحكومة الانتقالية لذلك الغرض. وفي هذا الصدد، وافق نائبا الرئيس على أن جميع الموارد المتاحة أمام الحكومة الانتقالية وفريق الرصد والبعثة ينبغي أن تدرس على الفور لبدء عملية تجميع المقاتلين ونزع أسلحتهم.

٩ - وأطلع الفريق التقني مسؤولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا يوم ٢ تشرين الأول/اكتوبر على نتائج زيارته لليبيا وعلى ما قدمه من توصيات أولية بشأن المفهوم الجديد لعمليات البعثة، وما أجراه من استعراض لاحتياجات فريق الرصد من الموارد. وأشار إلى أن جميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومة الانتقالية والبعثة وفريق الرصد، قد اتفقت على أن عملية نزع الأسلحة والتسريح ستكون أقصر مما كان متصوراً أصلاً بمقتضى اتفاق أبوجا، وعلى ضرورة أن ينصب الاهتمام على إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

١٠ - وأطلع مسؤولو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبهم، الفريق التقني على نتائج الزيارة التي قام بها وفد الجماعة إلى الحكومات المانحة التي أبدت رغبة في تقديم الدعم لفريق الرصد ولعملية السلام في Liberia بشكل عام.

١١ - وقد عينت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السفير جيمس فيكتور غبيهو، ممثلا خاصا لها إلى Liberia، اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر. وجدير بالذكر أن السفير غبيهو كان حتى وقت قريب ممثلا خاصا لي في الصومال. وسيعمل ممثليه الخاص مع السفير غبيهو بصورة مباشرة لتسهيل تنفيذ عملية السلام بشكل فعال.

ثالثا - الحالة العسكرية

١٢ - وفقا للجدول الزمني لتنفيذ اتفاق أبيجا، بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ وأصبح لزاما على الفصائل أن تفصل قواتها خلال الفترة من ٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر. وكان من المقرر أن يتبع ذلك وزع فريق الرصد والبعثة خلال الفترة من ٢ تشرين الأول/اكتوبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وتحريك المقاتلين نحو مواقع التجمع خلال الفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وبده نزع الأسلحة في ١ كانون الأول/ديسمبر.

حالة وقف إطلاق النار

١٣ - منذ أن بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس أفيد بوقوع بعض الانتهاكات له. وشملت هذه الانتهاكات قتالا متقطعا بين جناح حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في Liberia، بدأ في ٢٨ آب/أغسطس في منطقة لوفا بريدج شمالي تويمانبورغ مباشرة. وقامت لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار بالتحقيق في القتال الذي حدث في ١٢ أيلول/سبتمبر حيث توصلت إلى أن جناح الحركة قد تناوبا السيطرة على المنطقة، الفنية بالumas، عدة مرات منذ أواخر آب/أغسطس. وقررت اللجنة ضرورة الفصل بين قوات كل من جناح الحاج كروما وجناح روزفلت جونسون التابعين للحركة، وذلك بحلول يوم ١٦ أيلول/سبتمبر. ثم جرى تمديد الموعد النهائي إلى يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر. ورغم أن الفصيلتين لم تفصلتا قواتهما بعد، وفقا لما قررت لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، فإن القتال قد توقف بحلول ١٦ أيلول/سبتمبر.

١٤ - كما أفيد بوقوع قتال في جبارنجا في ٢ تشرين الأول/اكتوبر. وبينما ادعت الجبهة الوطنية القطرية الليبية بأن جناح الحاج كروما قد اعتمد على قواتها في المنطقة، قال جناح الحاج كروما أن الحادثة نجمت عن قتال وقع بين مجموعات متنافسة داخل الجبهة الوطنية القطرية الليبية. وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر، سافر فريق تحقيق مشترك مؤلف من البعثة وفريق المراقبين والجبهة الوطنية القطرية الليبية وجناح الحاج كروما، إلى المنطقة لبدء التحقيق. وحتى الآن لم ينته التحقيق ولم يتمكن الفريق من تحديد الفصيلة المسؤولة بشكل حاسم. ونتيجة للقتال نقلت جميع وكالات الإغاثة في المنطقة موظفيها إلى مومنوفيا وخفضت أنشطتها في المنطقة.

١٥ - كما أفيد بوقوع قتال بين مجلس السلام الليبريري والجبهة الوطنية القطرية الليبية في ١٧ أيلول / سبتمبر، وبين جناح الحاج كروما والجبهة الوطنية القطرية الليبية في ٣ و ١١ تشرين الأول / أكتوبر. ويجرى حاليا تحقيق في هذه التقارير.

١٦ - وبالاضافة الى انتهاكات وقف اطلاق النار الواردة أعلاه، وردت إفادات غير رسمية عن قيام مقاتلي بعض الفصائل بمضايقة المدنيين وسلب الممتلكات، ويبدو أنهم يتصرفون من تلقاء أنفسهم بحثا عن الطعام.

حالة فصل القوات

١٧ - كما ورد أعلاه، كان ينبغي أن تنتهي الأطراف من فصل قواتها بحلول ٢٦ أيلول / سبتمبر بغية التتحقق من فصل القوات. قام فريق المراقبين والبعثة بإيقاد بعثات رصد مشتركة الى مناطق مختلفة. واستنادا الى المعلومات التي جمعتها هذه البعثات، وجد أن الفصائل لم تقم بفصل قواتها أو إزالة جميع نقاط التفتيش التابعة لها بشكل كامل.

١٨ - أما جناح روزفلت جونسن، فقد فصل قواته بالكامل من بونغ ماينز وأزال نقاط التفتيش التابعة له في كاكاتا. كما فصلت الجبهة الوطنية القطرية الليبية قواتها من بونغ ماينز، غير أنها لم تزل جميع نقاط التفتيش التابعة لها شمال كونولا. وأزال القوات المسلحة الليبية ثلاث نقاط تفتيش من الطريق السريع بين بوكانن وهربل، بينما أفيد بأن مقاتلي مجلس السلام الليبريري يقومون بفصل قواتهم حول بوكانن. أما في توبمان بورغ، فقد أفاد فريق التحقيق المشترك بين فريق المراقبين والبعثة بأن فصيلتي (جناح الحاج كروما وجناح روزفلت جونسن) يحتفظان ب نقاط التفتيش التابعة لهما، وأنه لم يتم الانتهاء من فصل القوات بعد وأبلغت الفصيلتان الفريق بأنه، نظرا لعدم الثقة المتبادل بينهما، ليس من المتوقع أن يتم فصل كبير للقوات الى أن يتم وزع فريق المراقبين في تلك المناطق.

١٩ - وتقع على عاتق زعماء الفصائل مسؤولية ضمان فصل القوات بين مقاتليها ونزع أسلحتهم وفقا لاتفاق أبوجا. وفي ذلك الصدد، رأى فريق التتحقق أن ثمة ضرورة لأن يبذل زعماء الفصائل المزيد من الجهد لزيارة المقاتلين التابعين لهم وإبلاغهم بإجراءات تنفيذ الاتفاق، لاسيما فيما يتعلق بفصل القوات ونزع الأسلحة. كما لاحظ الفريق أن الضعف بدأ يصيب هيكل القيادة داخل بعض الفصائل.

رابعا - الأهداف الرئيسية لبعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيا وولايتها المنتحة

٢٠ - أنشئت بعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيا بوصفها بعثة مراقبة لدعم عمل عملية دون اقليمية لحفظ السلام. وكانت أول مثال للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة دون اقليمية. وتعكس ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣) المسؤوليات التي طلبت الأطراف الليبية من الأمم المتحدة الاضطلاع بها

في ليبيريا بموجب اتفاق كوتونو (S/26272، المرفق)، الذي وقعت عليه في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. وفي ذلك الصدد، كلف فريق الرصد بالدور الرئيسي في تنفيذ الاتفاق وعهد إلى البعثة بمهمة مراقبة مختلف اجراءات التنفيذ ورصدها بغية ضمان تطبيقها بدون تحيز.

٢١ - وقع الأطراف، منذ توقيع اتفاق كوتونو، ثلاثة اتفاقات تكميلية هي: اتفاق أكوسومبو المؤرخ ٢٤ أيول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1174، المرفق)، واتفاق أكرا المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/1995/7، المرفقان الأول والثاني)، واتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/743، المرفق). وقد طلب اتفاق أكوسومبو إلى الحكومة الانتقالية أن تقوم بدور أكثر فاعلية لضمان تطبيق أحكام الاتفاق. ودعت في ذلك الشأن كلا من الحكومة الانتقالية، وفريق المراقبين والبعثة إلى التعاون من أجل الإشراف على تنفيذه ورصد هذا التنفيذ. كما نص الاتفاق على أن تبرم الحكومة الانتقالية اتفاقاً بشأن مركز القوات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقدم خطة أكثر تفصيلاً، لفصل القوات ونزع أسلحتها وتسرحيها. وبموجب اتفاق أكرا، اتفقت الأطراف على أنه ينبغي، لدى إعادة تنظيم القوات المسلحة الليبيرية والشرطة ووكالة الهجرة ووكالات الأمن الأخرى، أن ينظر في تعيين المحاربين وغير المحاربين من الذين توفر لديهم الكفاءة اللازمة. واتفقتو أن ينشئ مجلس الدولة لجاناً مناسبة تكلف بتحديد معايير التعيين، مستفيدة في ذلك بالخبرة ذات المسنة لفريق المراقبين، والبعثة. وفي حين تناول اتفاق أبوجا بصورة أساسية تكوين مجلس الدولة، تضمن حكماً إضافياً يطلب إلى فريق المراقبين، وإلى منظمة الوحدة الأفريقية وإلى الأمم المتحدة رصد عمليات اللجنة المخصصة للانتخابات.

٢٢ - ووفقاً لهذه الاتفاques، ستواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القيام بدور قيادي في عملية السلام في ليبيريا. في حين سيحتفظ فريق المراقبين بالمسؤولية الأولية لمساعدة الحكومة الانتقالية على تنفيذ الترتيبات العسكرية للاتفاques.

٢٣ - وأما فيما يتعلق بالبعثة، فإنه يوصي بأن تستمر في الاضطلاع بولاية مراقبة ورصد تنفيذ اتفاques السلام، ومع ذلك فقد يرغب مجلس الأمن في تعديل تلك الولاية، لمراجعة التطورات في عملية السلام والخبرة المكتسبة خلال السنتين الماضيتين. وإنني أوصي، رهن موافقة مجلس الأمن، بأن تتحدد المهام الأساسية للبعثة كما يلي:

(أ) أن تبذل مساعيها الحميدة لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاques السلام؛

(ب) التحقيق في جميع ادعاءات انتهاك وقف إطلاق النار التي تبلغ بها لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، والتعاون مع فريق المراقبين والحكومة الانتقالية لتقديم توصية بالتدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات، وتقديم تقرير إلى الأمين العام وفقاً لذلك؛

(ج) رصد الامثال للترتيبات العسكرية الأخرى لاتفاقات السلام والتأكيد من تطبيقها بصورة محايدة، سيما تسريح المحاربين ونزع أسلحتهم؛

(د) المساعدة، على حسب الاقتضاء، على استبقاء موقع التجمع التي اتفق عليها كل من فريق المراقبين والحكومة الانتقالية والفصائل المتحاربة، وعلى تنفيذ برنامج لتسريح المحاربين، بالتعاون مع الحكومة الانتقالية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية؛

(هـ) تقديم الدعم، على حسب الاقتضاء، لنشاطات المساعدة الإنسانية؛

(و) التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى الأمين العام، وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، للجمعيات المحلية لحقوق الإنسان لزيادة المساعدة الطوعية للتدريب والدعم السوقي؛

(ز) مراقبة عملية الانتخاب والتحقق منها، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية التي ستجرى وقتاً لاحقاً انطلاقات السلام.

ويرد في الفقرتين ٦٤ و ٦٥ أدناه الهيكل المقترن لتمكين البعثة من تنفيذ هذه الولاية.

خامسا - مفهوم العمليات

ألف - وزع فريق الرصد والبعثة

٢٤ - حدد فريق الرصد التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مهامه، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق أبوجا، على الحوالي: رصد حدود ليبيريا ومراقبة نقاط الدخول الرئيسية برا وبحرا وبقية ضمان عدم إدخال أسلحة أو ذخائر إلى البلد؛ جمع المقاتلين من جميع الفصائل ونزع سلاحهم؛ إقامة نقاط تفتيش للتحقق من حركة الأسلحة والمساعدة على عودة اللاجئين والمشردين داخلياً؛ تسيير دوريات كثيفة في جميع أنحاء البلد، بغية بناء الثقة وإيجاد مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٢٥ - وبقية النهوض بهذه المهام، يعتزم فريق الرصد زيادة قوام قوته إلى ١٢٠٠٠ فرد من جميع الرتب، كما يعتزم وزارته على تسعه ملاذ آمنة (٦٠٠ - ٦٠٠ - ٣٠٠) فرد من جميع الرتب) وما يتراوح بين ١٠ و ١٣ من مواقع التجمع (٤٠٠ - ٤٠٠ - ٣٠٠) فرد من جميع الرتب) وعند نقطة عبور حدودية (٢٠٠) فرد من جميع الرتب). وقام فريق الرصد، لأغراض تشغيلية، بتقسيم البلد إلى ثلاثة قطاعات، يسيطر على كل منها لواء، وعليه،

ستقام مقار لواء فريق الرصد في أغبارندا وغرينفيل وتوبمانبورغ. وسيظل مقر قوة فريق الرصد في موتروفيا. (انظر الخريطة في المرفق الأول).

٢٦ - وستتولى البعثة، مهام مراقبة تنفيذ الترتيبات العسكرية من اتفاق أبوجا والتحقق من تنفيذه، وستقوم بوزع مراقبتها العسكريين مع التشديد على أهم عناصر العملية السلمية حسماً، ألا وهي نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وسيتم وزع أفرقة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بالاشتراك مع الجنود التابعين لفريق الرصد في كل، موقع من مواقع التجمع لرصد عملية نزع سلاح المقاتلين والتحقق منها. وإضافة إلى ذلك، ستقل ثلاثة أفرقة متنقلة إلى الموقع نفسه الذي يوجد به مقر لواء فريق الرصد. وسيعمل قادة هذه الأفرقة المتنقلة كقادة قطاعات لمراقبة البعثة العسكريين المتمرزين في مواقع التجمع في كل قطاع. وعلاوة على ذلك، سيتركز فريق متنقل واحد في موتروفيا. وستقوم هذه الأفرقة، بالاشتراك مع فريق الرصد ومراقبين عن الحكومة الانتقالية، أو بصفة مستقلة حسب الاقتضاء، في التحقيق في ما يبلغ عنه من انتهاكات لوقف إطلاق النار وحضر الأسلحة، فضلاً عن فض الاشتباك بين القوات. وسيظل المقر الرئيسي للعنصر العسكري للبعثة في مقر البعثة في موتروفيا.

٢٧ - وتنفيذاً لمفهوم العمليات هذا، يقدر أنه سيلزم نحو ١٦ مراقباً عسكرياً. وسيتم إيفاد هؤلاء المراقبين إلى ليبيريا وفقاً للاحتياجات التشفيلية، حيث سيلغون قوتهم القصوى أثناء فترة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. المقرر تنفيذها بين ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وبهذا فإن المركب الثاني القوة الراهنة لبعثة المراقبين.

٢٨ - وستحتاج البعثة إلى موارد جوية إضافية لتمكين الأفرقة المتنقلة من الاضطلاع بمهامها بفعالية، أي سيلزمها ما مجموعه ثلاثة طائرات هليوكوبتر. كما ستستخدم هذه الموارد الجوية، حسب الاقتضاء، من أجل دعم أنشطة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

٢٩ - وكما يضطلع المراقبون العسكريون للبعثة بمهامهم على نحو فعال، يجب أن يتمتعوا، وفقاً للممارسة المتبعة، بحرية الحركة والوصول دونما قيد إلى جميع الواقع والمعلومات الضرورية من أجل تهويتهم بمهامهم. واستكون الحكومة الانتقالية مسؤولة عن ضمان احترام الفضائل مركز الأفراد التابعين للأمم المتحدة والتعاون التام مع البعثة، على نحو ما ينص عليه الاتفاق بشأن مركز البعثة الذي تم إبرامه مع الحكومة الانتقالية عام ١٩٩٤. وفي الوقت ذاته، ستظل الحاجة قائمة لاضطلاع فريق الرصد بتوفير الأمان لأفراد البعثة وممتلكاتها. وفي ذلك الصدد، وافتقت البعثة وفريق الرصد على الاضطلاع بعملية تدريب مشتركة للأمن بغية تحديد المناطق الليبيرية التي سيلزم توفير الأمن بها.

٣٠ - وتسلم البعثة وفريق الرصد بضرورة تعزيز التنسيق بين أنشطتها التشفيلية على جميع الأصعدة. ومن المتوج أن تعقد اجتماعات أسبوعية للتنسيق المشترك على مستوى المقر؛ وستعقد اجتماعات تنسيق معائلة على مستوى القطاع مرتين أسبوعياً؛ وسيتم الإبقاء على العمليات المشتركة في موقع

الجتماع. وتناقش البعثة والفريق حاليا إمكانية تبادل ضباط اتصال، لتسهيل نقل المعلومات ولتنسيق الأنشطة فيما بينهما.

باء - نزع السلاح

٣١ - يمثل التنفيذ الفعال لعملية نزع سلاح المقاتلين وتسريرهم واحدا من أهم عناصر العملية السلمية. وقد أنشأ فريق المراقبين لجنة لنزع السلاح، يرأسها الفريق نفسه وتتألف البعثة من الحكومة الانتقالية وممثلي عن الفصائل الليبية. وقد طلب إلى الفصائل موافاة فريق الرصد والبعثة بمعلومات عن عدد مقاتليها؛ والمناطق التي سيتم تجميعهم فيها؛ وعدد الأسلحة؛ وموقع حقول الألغام؛ ومعدات الاتصال؛ وعدد أسرى الحرب.

٣٢ - وقد قامت الفصائل حتى الآن بموافاة لجنة نزع السلاح بمعلومات عن موقع تجمعها المقترحة وأعداد مقاتليها. وفيما يتعلق بقائمة المقاتلين، تلقت لجنة نزع السلاح المعلومات التالية: أفادت من الجبهة الوطنية القومية الليبية أن لديها ٢٥ ٠٠٠ مقاتل؛ ومن القوات المسلحة للبيرويا أن لديها ٨ ٧٣٤ مقاتل؛ ومن جناح الجنرال روزفلت بونسون في حركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية لديه ٧ ٧٧٦ مقاتل؛ ومن جناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية أن لديه ٤٦٠ مقاتل؛ ومجلس السلام الليبي أن لديه ٦٥٠ ٤ مقاتل؛ وقوة لوفا الدفاعية أن لديها ٧٥٠ مقاتل. وعلى ذلك فإنه سيتعين، فيما يبدو، نزع سلاح زهاء ٦٠ ٠٠٠ مقاتل. ومن الجدير بالذكر أنه، منذ توقيع اتفاق أبوجا، قام ١٣٣ مقاتلا فقط بتسليم أسلحتهم إلى فريق الرصد.

٣٣ - ويضطلع فريق الرصد والبعثة ببعثات استطلاعية مشتركة لتحرى موقع التجمع المقترحة، حيث سيتم نزع سلاح المقاتلين وتسريرهم. ووفقا لاتفاق أبوجا، يتعين إعداد مناطق التجمع لاستقبال المقاتلين بحلول ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوقع أن تقدم البعثة الموارد الأساسية اللازمة لتفطية الاحتياجات المطلوبة لهذه المواقع. وستشمل هذه الاحتياجات الأغذية والماء والمرافق الصحية والمواد اللازمة لإجراء الإصلاحات الضرورية لتشغيل هذه المواقع. وقد يلزم أيضا بعض المساعدة بغية تيسير انتقال المقاتلين إلى المواقع.

٣٤ - ومع انتقال المقاتلين إلى موقع التجمع، سيقوم فريق الرصد بنزع سلاحهم وستقوم البعثة بمراقبة العملية والتحقق منها. بعد ذلك ستقوم البعثة بتسريرهم. وقد اتفقت الحكومة الانتقالية وفريق الرصد والبعثة على ضرورة إنجاز هذه العملية بأسرع ما يمكن. ومن ثم، سيتم تعديل عملية التجمع والإيواء في المخيمات ونزع السلاح والتسرير التي ينص عليها اتفاق أبوجا. وستركز المساعدة على تيسير عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية بنجاح. ويتضمن فرع الجوانب الإنسانية من هذا التقرير بحثاً يتناول عملية التسرير بمزيد من التفصيل.

سادسا - احتياجات فريق الرصد من الموارد

٢٥ - قدر فريق الرصد أنه سيحتاج إلى نحو ١٢٠٠٠ من القوات لتنفيذ العمليات التي يتصورها. وسيحتاج الفريق، الذي يتتألف حالياً من ٧٦٩ فرداً من جميع الرتب إلى ٦٣١٤ من القوات الإضافية. وأشار ممثل نيجيريا، أثنا، الاجتماع الحادي عشر لرؤساء أركان الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا الذي عقد في مونروفيا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، إلى أن حكومته ستتوفر كتيبتين إضافيتين. وأعربت، غالباً وغينياً أيضاً عن استعداد كل منها لتقديم كتيبة إضافية. وأشار رؤساء أركان البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا إلى أن بلدانهم مستعدة من حيث المبدأ للمساهمة بقوات في الفريق، رهنا بتوفّر الدعم المالي والسوقي المطلوب.

٢٦ - وفي ذلك أشدد، قد عمل فريق التقني على نحو وثيق مع فريق الرصد في استعراض احتياجاته السوقية. وفي الأحوال الراهنة، تعتبر قدرة وزع فريق الرصد قدرة محدودة وستلزم مساعدة سوقية إضافية كبيرة لتمكّنه من النهوض على نحو كامل بمسؤولياته بمقتضى اتفاق أبوجا. وقد أشار فريق الرصد إلى أن احتياجاته ذات الأولوية تشمل المركبات والاتصالات وقطع الغيار والوقود.

٢٧ - ويحدّر بالذكر أن النقص الحاد في الدعم السوقى هو أحد الأسباب الرئيسية لعجز فريق الرصد عن تنفيذ مهامه بمقتضى اتفاق كوتونو وكما ذكرت مراراً أنا ورئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا لابد لنجاح عملية السلام من تزويد فريق الرصد بالدعم السوقى اللازم. وقد زار وقد تابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا بلداناً مانحة محتملة في أيلول/سبتمبر لجمع موارد للفريق. وأجرى رئيس الاتحاد أيضاً مشاورات ثنائية لتشجيع الحكومات المانحة على أن تلبي احتياجات الفريق.

٢٨ - وبعد مشاورات أجريتها مع الحكومة الانتقالية ورئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا، قررت عقد مؤتمر لتقديم المساعدة إلى ليبيريا في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وسيركز المؤتمر على الدعم المطلوب لتنفيذ اتفاق أبوجا، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، وعملية نزع السلاح والتسلیح، واحتياجات الإنعاش والإصلاح، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى فريق الرصد. وتتاح حالياً للدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر معلومات مفصلة في هذا الصدد منها ميزانية مشروحة تتضمن الاحتياجات السوقية للفريق.

سابعا - الجوانب الإنسانية

ألف - الحالة الراهنة

٢٩ - كان لتوقيع اتفاق أبوجا وما ترتب عليه من تطورات سياسية أثر هام على أنشطة المساعدة الإنسانية في ليبيريا. ويجب الآن توسيع دائرة المساعدة الفوثية لتشمل المدنيين الذين يعيشون في مناطق

كان يتعدى الوصول إليها فيما مضى. ويجب اتخاذ الترتيبات لإعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة توطين المشردين داخلي. ويجب أيضا توسيع نطاق البرنامج ليتصدى للجوانب الإنسانية لعملية تسريع المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقد عاد للتو من ليبريا السيد بيتر هانسين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية حيث تأكّد من وجود حاجة ماسة إلى القيام بعمل إنساني على نطاق أكبر، بما في ذلك تحسين تدابير التنسيق.

٤٠ - وسيجري توسيع نطاق آليات التنسيق وتعزيزها لتلبّي الاحتياجات الجديدة وسيجري تعين منسق إنساني تابع للأمم المتحدة. وسيقوم هذا المنسق الإنساني، تحت الإشراف العام لممثلي الخاص، بدعم وتنسيق الجهود التي تضطلع بها الوكالات التشغيلية للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، في الوقت الذي يقوم فيه بحشد مزيد من لمشاركة من جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في أنشطة الإغاثة وإعادة التوطين وفي تقديم المساعدة للجنود المسرحين. وستتضمّن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومتطوعي الأمم المتحدة، في مجالات اختصاصاتها. وسيدعم المنسق الإنساني أيضاً الجهود التي ستضطلع بها الدوائر الإنسانية الأوسع، وخاصة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف.

٤١ - وستضم وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية مكتبين هما: مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية ومكتب التسريع وإعادة إدماج. وسيدعم مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية المنسق الإنساني في أداء واجباته. وسيقوم مكتب التسريع وإعادة الإدماج بتنظيم تقديم الخدمات المطلوبة لتسريع المقاتلين وسيتولى مسؤولية تقديم هذه الخدمات ومسؤولية مساعدة وتنسيق البرامج الرامية إلى تيسير عودتهم إلى الحياة المنتجة في المجتمع المدني. وسيمثل مكتب التسريع وإعادة الإدماج في كل مركز من مراكز التسريع.

٤٢ - إن الاحتياجات الإنسانية في ليبريا وسائر بلدان المنطقة الفرعية احتياجات كبيرة. فمن بين مجموع السكان الذي يبلغ ٢,٣ مليون شخص تقريباً، لا يزال نحو ١,٥ مليون من يعيشون في البلد، ومنهم نحو ٧٠٠ ٠٠٠ مشرد، في حاجة إلى مساعدة إنسانية. وفضلاً عن ذلك، يقدر مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين أن ٧٢٢ ٠٠٠ لاجئ ليبري قد طلّبوا اللجوء في بلدان المجاورة؛ منهم ٣٦٧ ٣٠٠ لاجئ طلّبوا اللجوء في كوت ديفوار و ٣٩٥ ٠٠٠ في غينيا، و ١٤ ٠٠٠ في غانا، و ٦٠٠ ٤ في سيراليون و ٠٠٠ ٤ في نيجيريا. وستكون إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً، وكانوا مزارعين في معظمهم، (فضلاً عن المقاتلين السابقين)، في مجتمعاتهم المحلية التي شأوا فيها عملاً حاسماً في استمرار عملية السلام. وستعمل منظمات المساعدة الإنسانية في الأشهر المقبلة في المساعدة في عملية إعادة الإدماج وتيسيرها. وسينصب تركيز أنشطتها على مساعدة السكان في إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم المحلية. وفي حين أن برامج الإغاثة في حالات الطوارئ ستستمر لفترة من الوقت لتلبية الاحتياجات المباشرة الازمة لإنقاذ الحياة، فإنها ستتضمّن على نحو ييسر الانتقال من الإغاثة إلى الإصلاح.

95-31785

.../..

٤٣ - ويقوم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالتحضير لعملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم بهدف بدء العملية في أوائل عام ١٩٩٦، إذا ما سمحت الأحوال الأمنية بذلك. ولن يشجع المكتب العودة الطوعية إلا بعد أن يكون قد تم الوضع الكامل لفريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا في مناطق العودة الرئيسية وبعد أن يكون قد أنجز جانب كبير من عملية نزع سلاح المحاربين وتسريحهم، الأمر الذي يعني الأحوال الضرورية لعودة اللاجئين بسلام ويمكن المفوضية وشركاؤها من الوصول إلى مجتمعات العائدات والعمل معها.

باء - التسريح وإعادة الدمج

٤٤ - سيكون تسريح المقاتلين، وإعادة دمجهم في المجتمع المدني أمرا حاسما لنجاح عملية السلام. وستشرف لجنة نزع السلاح والتسريح التابعة للحكومة الانتقالية الليبية على نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وأجرت بعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية الأوروبية والجهات المانحة مشاورات مكثفة بشأن العملية وقد تبادلت مع اللجنة التابعة للحكومة الانتقالية المنشأة حديثا وما استخلصته من نتائج.

٤٥ - وكما ذكر أعلاه، فإن نسبة كبيرة من سكان ليبيريا هي من المشردين وقد عانى كثير من المجتمعات المحلية، التي يتوقع عودة اللاجئين وغيرهم إليها، من الاعمال والدمار خلال الحرب الأهلية. وثمة اتفاق على نطاق واسع أن إعادة دمج المقاتلين ينبغي أن تعالج في وقت واحد مع إعادة اللاجئين والمشردين داخليا. وثمة اتفاق أيضا على أن نجاح عملية التسريح يتوقف على ما إذا كان يمكن للمقاتلين السابقين العثور على سبل لاعالة أنفسهم غير البندقية. ويلزم، في ذلك السياق، توفير فرص للعمالة قصيرة الأجل للمقاتلين السابقين، كجزء من جهود التأهيل التي تبذلها المجتمعات المحلية التي يتوقع أن يعود إليها اللاجئون وغيرها. وتشكل هذه الاعتبارات أساس استراتيجية التسريح وإعادة الدمج.

٤٦ - وكما ذكر أعلاه، ستجري عملية تسريح المقاتلين في عدد من المراكز يتراوح بين ١٠ مراكز و١٣ مركزا، تقع بجوار مواقع التجمع. يتم فيها تسجيل المقاتلين السابقين ويتقاضون مساعدة أولية بعد أن يقوم فريق المراقبين بنزع سلاحهم. وسيتولى مكتب التسريح وإعادة الدمج أمر تقديم الغذاء والخدمات الصحية والعلاجى لمنتجة محليا، والاحتياجات من الماء والمرافق الصحية الأساسية لهذه المراكز. وعلى أثر التسجيل، سيشارك، المقاتلون المنزوعي السلاح في برنامج تدرسي قصير الأمد، يساعد على تهيئتهم للعودة إلى الحياة المدنية وسيقدم هذا البرنامج معلومات عن عملية السلام والحالة العامة في ليبيريا، فضلا عن تقديم المساعدة التوجيهية بشأن الخيارات المتاحة للاندماج في الحياة المدنية.

٤٧ - وكما ذكر أعلاه، من المستحب إشراك المقاتلين السابقين فورا في أنشطة انتاجية بعد تسريحهم. وتح الخطط وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثانية برامج للمساعدة في عملية الدمج، التي ستتصدى لاحتياجات المقاتلين السابقين، والمشردين داخليا واللاجئين. على أنه قد

تنقضي فترة زمنية تمتد من شهرين الى ثلاثة أشهر بين التسريح وتاريخ البدء بتنفيذ هذه البرامج. ومن الضروري، في هذه الفترة، ألا يعود المقاتلون، ولا سيما الذين لا تتوفر لديهم أية وسيلة للكسب، الى التسلّح أو الانضمام الى عصابات.

٤٨ - وبناءً على ذلك، من المرتقب أن يجري تقديم المساعدة لعملية التسريح في إطار الميزانية التقديرية، بما في ذلك المساعدة القصيرة الأجل لمساعدة المقاتلين في فترة الشهرين أو الثلاثة أشهر التالية للتسريح، وبعدّها يتم استيعابهم في برامج إعادة الدمج. على أنه اذا توافرت التبرعات لسد الثغرة بين التسريح وإعادة الدمج، فإن الميزانية المقررة ستختفي بما يناسب ذلك. وستعمول جميع البرامج الأخرى المتصلة بإعادة الدمج على أساس تبرعات، تقدمها الجهات المانحة.

٤٩ - أما المقاتلون الذين تتوفر لديهم سبل الكسب بعد التسريح، فستقدم اليهم مجموعات، تضم معدات زراعية أو معدات للتجارة. وقد تدعو الحاجة أيضاً إلى مساعدة غذائية لفترة انتقالية قصيرة. وهناك نوع ثان من المساعدة، يقوم على اشراك المقاتلين السابقين، الذين قد لا تتوفر لديهم وسائل ائلة أنفسهم، في إصلاح الهياكل الأساسية في المجتمعات المحلية التي سيعود إليها أيضاً لاجئون ومشدرون داخلياً مما يوفر لهم فرص عمل قصيرة الأجل، في حين يجري اعداد برامج طويلة الأجل لإعادة الدمج. وفي ذلك السياق، يجري التشاور مع برنامج الأغذية العالمي بقصد إمكانية تنفيذ برامج للمقاتلين السابقين. تقوم على أساس الفداء لقاء العمل.

٥٠ - وفيما يتعلق بالمقاتلين من الأطفال، فمن المتفق عليه بوجه عام أنه ينبغي أن يعودوا في أول فرصة ممكنة إلى مجتمعات مواطنهم الأصلية. حيث ستم مساعدتهم على إعادة التكيف بما يلائم الحياة المدنية. وأنشأت اليونيسيف وشركاؤها التقليديون برامج للتصدي بالتحديد لاحتياجات للجنود الأطفال. وسيجري توسيع هذه البرامج مع تقدم عملية نزع السلاح والتسريح.

٥١ - وبالإضافة إلى الموارد المذكورة في الفقرة ٤٨ أعلاه، فمن المرتقب أن تغطي الميزانية التقديرية أيضاً التكاليف المتصلة بمكتب التسريح وإعادة الدمج، فضلاً عن الموظفين اللازمين للأضطلاع بالبرنامج.

ثامناً - حقوق الإنسان

٥٢ - ذكر أن عدداً غير محدد من المدنيين قد قتل على أيدي مجموعة من جنود الجبهة الوطنية القومية الليبرية في تابيت في الفترة الواقعة بين ٢٦ و ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأعلنت الجبهة الوطنية أنها تجري تحقيقاتاً وأنها اعتقلت أولئك الذين زعم أنهم متورطون في الحادث. وأنهم سيحاكمون أمام محكمة وطنية. وقد تشاورت البعثة مع الحكومة الانتقالية والجبهة الوطنية وأذن لها باجراء مقابلات مع المحتجزين. وستقوم البعثة أيضاً في إطار التحقيق بالاتصال، مع لجنة الصليب الأحمر الدولي والجماعات المحلية لحقوق الإنسان.

٥٤ - وجدت بالذكر أن الولاية الحالية للبعثة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، في إطار القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، هي تقديم تقارير عن أي انتهاكات كبرى للقانون الإنساني الدولي. ويوجد في الوقت الحالي موظف لحقوق الإنسانتابع للبعثة مسؤول عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها.

٥٤ - وستواصل البعثة، بموجب وليتها المنقحة، تقديم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان وستقوم أيضاً بالاتصال بالجماعات المحلية لحقوق الإنسان ومساعدتها، حسب الاقتضاء، في جمع التبرعات للتدريب والدعم السوقي. ومن لمتصور أيضاً أن تقوم البعثة بالاتصال بالحكومة الانتقالية والجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بالمدنيين الذين جرى اعتقالهم بدون محاكمة.

تاسعاً - الجوانب الأخرى

ألف - الإعلام

٥٥ - يهدف البرنامج الإعلامي الراهن للبعثة إلى تزويد السكان عامة بمعلومات وقائية عن عملية السلام، ودور البعثة ومنظمة الأمم المتحدة في Liberia. ويضطلع بإدارة البرنامج حالياً موظفان دوليان.

٥٦ - وبتوقيع اتفاق أبوجا، فإنه من المتوقع أن يوسع البرنامج أنشطته، مع التركيز على استخدام المواد المطبوعة والإذاعية والفيديو لنشر المعلومات عن المراحل المختلفة لتنفيذ العملية، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح والتسلیح. وستكون هناك حاجة إلى موارد وموظفي إضافيين لهذا الغرض.

باء - الانتخابات

٥٧ - وفقاً لاتفاق أبوجا، فإنه من المقرر أن تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦. ويدعو الاتفاق الأمم المتحدة، إلى أن تراقب وتحتفظ من العملية الانتخابية، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وستقدم في الوقت المناسب بتوصيات إضافية إلى مجلس الأمن حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

جيم - الشرطة

٥٨ - ضمن الفريق التقني المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه مستشاراً في الشرطة كلف بمهمة تقديم احتياجات الشرطة الوطنية الليبرية وتحديد المساعدات التي يمكن تقديمها إلى الحكومة الانتقالية لتعزيز قوة الشرطة.

٥٩ - وتحضع الشرطة الوطنية الليبية لولاية وزارة العدل. وتتألف من ٢١٩ ضابطاً، وأغلبهم غير مسلحين ويخدمون في مدينة مومنوفيا، مع وزع عدد قليل منهم في المقاطعات المحيطة. ولدى قوة الشرطة عدد ضئيل جداً من المركبات ويفتقراً معظم الضباط إلى معدات الاتصالات الأساسية. وهي تضم فرقة عمل خاصة تتتألف من ٢٤٥ فرداً مدربين على مكافحة الشغب. وتشمل أيضاً وحدة للرد السريع تتتألف من ٩٧ فرداً، وهم الأفراد المسلحين الوحيدون بالقوة، المدربون على التصدي للسرقات المسلحة. وبلغ متوسط أجر الشرطي الليبي نحو ٤ دولارات شهرياً.

٦٠ - وأبلفت الحكومة الانتقالية الطريق التقني بأنها تحتاج إلى مساعدة تقنية فيما يتعلق بإعادة تشكيل الشرطة الوطنية وإدارتها، وكذلك إلى دعم مالي وسوقي للحصول على بذات رسمية، ومعدات للاتصال والنقل.

٦١ - ويحتاج معظم الضباط الذين يخدمون حالياً في قوة الشرطة إلى نوع من التدريب، سواءً لتجديد المعلومات أو لاكتساب خبرات خاصة. وتتوافر في أكاديمية الشرطة الوطنية القدرة على التدريب، والتي احتفظت ببعض المدربين، ولكن الأكاديمية أصبحت بصفة عامة بالضعف الشديد من جراء الحرب وهي في حاجة إلى المساعدة التقنية والمالية الأساسية، بما في ذلك مواد التدريب وتدريب المدربين وإصلاح المباني.

٦٢ - وفيما يتعلق بنظام السجون، فإن سجن الشرطة المركزي في مومنوفيا هو المرفق الرسمي الوحيد من هذا القبيل الذي بجري تشغيله في البلد. غير أن السجن يوجد في حالة تحتاج إلى ترميم وهو يعمل فقط عند الحد الأدنى فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والتقوية والاحتياجات المتعلقة بالحيز المكاني والأمني. وهناك حاجة عاجلة إلى دعم فيما يتعلق بالأغذية والرعاية الطبية. ويحتاج الـ ٣٤ حراساً في السجن إلى التدريب والزي الرسمي والمعدات. ومن بين ١٨١ نزيلاً، جرت محاكمة ٤، وأدينا وصدرت عليهم أحكام، وجرى احتجاز نحو ١٧٧ نزيلاً آخر بدون محاكمة، معظمهم لفترة شهور عديدة. ويمارس النظام القضائي الليبي وظيفته بصفة رسمية فقط في مومنوفيا. وأي دعم يوفره المجتمع الدولي لهذا الغرض، مهما قل، سيكون مفيداً.

٦٣ - ومن ثم هناك حاجة إلى دعم تقني للشرطة والنظام القضائي. وإنني أحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم المطلوب إلى الحكومة الانتقالية.

عاشرًا - الهيكل التنظيمي

٦٤ - لغرض الأخضلاع بالولاية المشار إليها في هذا التقرير سيكون الهيكل التنظيمي لبعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا كما يلي:

(أ) ستستمر البعثة مع وجود مقرها في موذوفيا، برئاسة ممثل خاص والتكون الحالي لمكتب الممثل الخاص، الذي يرأسه موظف برتبة مدير ويضم ثمانية موظفين من الفئة الفنية، سيستمر كما هو أساسيا وقد يستلزم الأمر زيادة صغيرة في ملاكه مع تطور عملية السلم:

(ب) والمكون العسكري للبعثة سيرأسه المراقب العسكري الأول وسيضم ما مجموعه ١٦٠ مراقباً عسكرياً. وسيتواجد المراقبون في موقع للتجميع ثم يعاد تحديد مواقعهم، في شكل أفرقة متنقلة، في مقر اللواء التابع لفريق الرصد:

(ج) وسيتولى رئاسة مكتب التسريح وإعادة الإدماج موظف أقدم، يكون مسؤولاً أمام منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وذلك تحت السلطة العامة لممثلي الخاص، ويساعده العدد المناسب من الموظفين الدوليين والمحليين:

(د) وسيرأس المكون الإداري مسؤول إداري أول.

٦٥ - سيكون لممثلي الخاص سلطة عامة فيما يتعلق بجمع الأنشطة التي تتضطلع بها الأمم المتحدة في ليبريا دعماً لعملية السلم، ويكون مسؤولاً عن تنسيق هذه الأنشطة، لضمان استخدام الموارد على أكمل نحو ممكن. وستعتمد جميع مكونات البعثة على نظم متكاملة فيما يتعلق بالسوقيات والدعم الجوي والاتصالات والإجلاء الطبي.

حادي عشر - الجوانب المالية

٦٦ - كما بيّنت في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/1995/781)، رصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٢/٤٩ باء المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، للحساب الخاص للبعثة مبلغاً إجماليه ٣٠٠ ٥٢٧ دولار، بمعدل شهري إجماليه ٢٠٠ ٢١؛ ١ دولار لمواصلة البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٦٧ - فإذا ما قرر مجلس الأمن أن يعدل ولاية البعثة ومفهوم عملياتها، وفقاً لما أوصى به في الفقرة ٧٢ أدناه، فسألتمس من الجمعية العامة في دورتها الحالية ما ينشأ عن ذلك من احتياجات لمواصلة البعثة واستمرارها.

٦٨ - وحتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة منذ أن أنشئت ١٢,٣ ملايين دولار. أما بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام، فقد بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة ٢ ٣٦٤ مليون دولار وذلك حتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وثمة مبلغ قدره

٤ مليون دولار تم قترانه من صندوق احتياطي عمليات حفظ السلام بغية تزويد البعثة بالاحتياجات اللازمة من التدفق النقدي لم يسد بعد.

٦٩ - منذ تقريري الأخير، لم ترد أي تبرعات إضافية إلى الصندوق الاستثماري لتنفيذ اتفاق كوتونو في ليبيريا.

ثاني عشر - الملاحظات والتوصيات

٧٠ - بتوقيع اتفاق أبوجا، دخلت عملية السلم الليبيرية مرحلة جديدة. فخلال الشهرين الماضيين أقرت الأطراف الليبيرية من جديد وقف إطلاق النار وأنشأت مجلس الدولة وأبدت استعداداً أكثر مما مضى لاتخاذ خطوات نحو استعادة السلام والاستقرار في بلد़هم؛ ونتيجة لذلك، توفر الآن فرصة لإنهاء الحرب الأهلية التي نشرت الخراب في ليبيريا وفرضت على شعبها آلاماً لا حدود لها طوال ما يقرب من ست سنوات.

٧١ - لقد تشجعت بهذا التقدم وأأمل صادقاً أن يبني مجلس الدول وزعماء الفصائل بالتزاماتهم الناشئة عن اتفاق أبوجا. ويعود الفضل الكبير في التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والى الجهد الذي بذلتها الدول الأعضاء في هذه الجماعة لموازنة وتنسيق سياساتها تجاه ليبيريا. وجاء اتفاق أبوجا تتوسعاً لهذه الجهود وعزز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على السير في عملية السلم إلى خاتمة ناجحة. وإنني لا شجع أعضاء الجماعة على مواصلة العمل متضارفين من أجل تنفيذ الاتفاق تفيذاً كاملاً وفي حينه.

٧٢ - بالنظر إلى هذه التطورات وبناءً على تقدير فريق التقني، أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على التعديلات المعيبة في هذا التقرير بالنسبة إلى ولاية البعثة ومفهوم عملياتها. وهذه التعديلات مبنية على الدروس المستفادة من تنفيذ اتفاق كوتونو، وعلى التطورات التي حدثت في عملية السلم الليبيرية منذ إنشاء البعثة قبل سنتين. وقد كان المقصد بالتوسيع المقترن هو تعكين البعثة من أداء مهام المراقبة والرصد المتواхَّد للأمم المتحدة بموجب مختلف اتفاقيات السلام، مع التركيز بشكل أكبر على أهم جوانب تنفيذ هذه الاتفاقيات وهو نزع سلاح المقاتلين وتسريرهم. فإن هذه هي الطريقة التي تستطيع بها البعثة والمجتمع الدولي على خير وجه مساعدة الحكومة الانتقالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وفريق الرصد على الوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليهم بموجب اتفاقيات السلام. وقد تلقيت رسالتين مؤرختين في ٢٨ آب/أغسطس و ١٢ أيلول/سبتمبر من الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الرئيس رولنг، حيث فيما ألمَّ المتحدة على الانبطاح بدور أكثر فعالية في ليبيريا. ورغم الأزمة المالية الحادة التي تعاني منها المنظمة حالياً فإني مقتني بأن توفير موارد إضافية للبعثة بمستوى متواضع بالمقارنة بعمليات حفظ السلام الأخرى يبرره الأمل المعقود على أن اتفاق أبوجا يتيح فرصة لإنهاء الحرب الدائرة في ليبيريا ويخفف الآلام المريرة التي نجمت عنها. فاما التقديرات المتعلقة بالتكلفة لفترة ستة أشهر فستصدر قريباً كإضافة إلى هذا التقرير.

٧٣ - على أن تخصيص الموارد الإضافية للبعثة يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع تقديم الدعم المالي والسوقى من جانب المجتمع الدولى إلى فريق الرصد. فقد بينت في تقريري المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن إنشاء البعثة (S/26/Add.1 و Add.1/Corr.1)، أن البعثة لن تستطيع الوفاء بولايتها ما لم تتوفر لفريق الرصد موارد كافية للوفاء بمسؤولياته، وأنه، في غياب هذه الموارد، قد تتعرض عملية السلام نفسها للخطر. وعلى الرغم من التبرعات المقدمة من بعض الدول الأعضاء سواء عن طريق الصندوق الاستئمانى الذى أنشأته لهذا الغرض أو على أساس ثانى، لم يحدث قط أن تلقى فريق الرصد الدعم السوقى والمالي الذى يحتاج إليه لتنفيذ ولايته.

٧٤ - ولذلك، فإن من الضروري للنجاح في تنفيذ اتفاق أبوجا أن يتلقى فريق الرصد ما يحتاجه من موارد. فقد أثبتت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التزامها بعملية السلام حين تعهدت بتقديم جنود إضافيين إلى فريق الرصد. وبالإضافة إلى ذلك، قام رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بعدد من المبادرات لجمع الموارد السوقية والمالية. وإن المؤتمر المنعقد بتقديم المساعدة إلى ليبيريا، الذي سأعقده في نيويورك يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، سيوفر فرصة للحكومات المانحة كي تلبي هذه الاحتياجات وتثبت عمليا دعمها للسلام في ليبيريا.

٧٥ - وخلاصة الأمر، على أي حال، هي أن المسؤولة عن تنفيذ عملية السلام تقع على عاتق الحكومة الانتقالية وزعماء الفصائل الليبية. فيجب على هؤلاء أن يرتفعوا فوق خلافاتهم وأن يقودوا مقاتليهم في طريق السلام والمصالحة. ويجب عليهم أن يطبعوا في أذهانهم الحاجة إلى الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار وأن يكملوا عملية فض الاشتباك والانتقال إلى موقع التجميع، فيما يمكن الشروع في نزع السلاح حسب الموعد المقرر في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأشار بالقلق، في هذا الصدد، إزاء ما تردد أخيرا من الأخبار عن وقوع نتهاكات لوقف إطلاق النار، وما حدث من تأخيرات في عملية فض الاشتباك نتيجة لهذه الحوادث. وعلى الحكومة الانتقالية أن تتخذ التدابير الضرورية لتجنب وقوع مزيد من هذه الحوادث والحفاظ على زخم عملية السلام.

٧٦ - كما ينبغي أن يتضمن الدعم الدولي من أجل تنفيذ عملية السلام تقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية لتمكينها من النهوض بمسؤولياتها بموجب اتفاقيات السلام وتهيئة الظروف الضرورية للمصالحة الوطنية وبناء السلام. أيد أنه، ما من شك في أن استجابة المجتمع الدولي ستتوقف على وجود دليل على تصميم الفصائل الليبية على الوفاء، في الوقت المناسب، بالالتزام التي أخذته على نفسها طائعة مختارة بموجب اتفاق أبوجا. وإنني لأحث تلك الفصائل، في الختام، على إتاحة الفرصة للسلام.

LIBERIA
Proposed Team
Deployment Sites

The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

33

50000m E

三

5

N 10000

2

四

27

Map No. 3879 Rev. 1 UNITED NATIONS 30

Department of Public Information
Cartographic Section

3

10

1

1

Map No. 3879 Rev. 1 UNITED NATIONS

tion

1

المرفق الثاني

تشكيل العنصر العسكري لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبريا

المجموع	الأفراد الآخرون	المراقبون	
٣	-	٣	الأردن
٢	-	٢	أوروغواي
٦	-	٦	باكستان
٩	(٧)	٢	بنغلاديش
٦	-	٦	الجمهورية التشيكية
٥	-	٥	الصين
٨	-	٨	غينيا - بيساو
٨	-	٨	كينيا
٨	-	٨	ماليزيا
٣	-	٣	مصر
٢	-	٢	الهند
٦٠	٧	٥٣	المجموع

(أ) أفراد طبيون.
